



المملكة الأردنية الهاشمية

تحليل وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"المخابز"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

عزة سليمان

تموز 2011

قائمة المحتويات :

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المخابز)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع المخابز

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب قطاع المخابز الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المخابز
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المخابز من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المخابز من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المخابز
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع المخابز حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المخابز)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المخابز استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المخابز في الناتج المحلي الإجمالي 0.76%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المخابز في الإنتاج الكلي 0.83%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المخابز 3.80 % ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المخابز في الصادرات الوطنية 0.21%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المخابز في تعويضات العاملين 0.69%.
- كانت منتجات قطاع مطاحن الحبوب (المحلية والمستوردة) أكثر استخداماً من قبل قطاع المخابز نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1) تعريفات

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتمييزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات كأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المخابز استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع منتجات المخابز.

أهم مؤشرات قطاع المخابز:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المخابز في الناتج المحلي الإجمالي 0.76% محتلاً بذلك المرتبة 29 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المخابز المرتبة 31 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.83%، والمرتبة 11 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.64%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المخابز 3.80% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً المرتبة السابعة.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع المخازن المرتبة 47 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.21%, واحتل المرتبة 30 من بين قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.40%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المخازن المرتبة 23 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.69%, واحتل المرتبة 5 من بين أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.3%.

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المخازن الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	29
الإنتاج الكلي	31
الصادرات الوطنية	47
تعويضات العاملين	23



جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المخازن

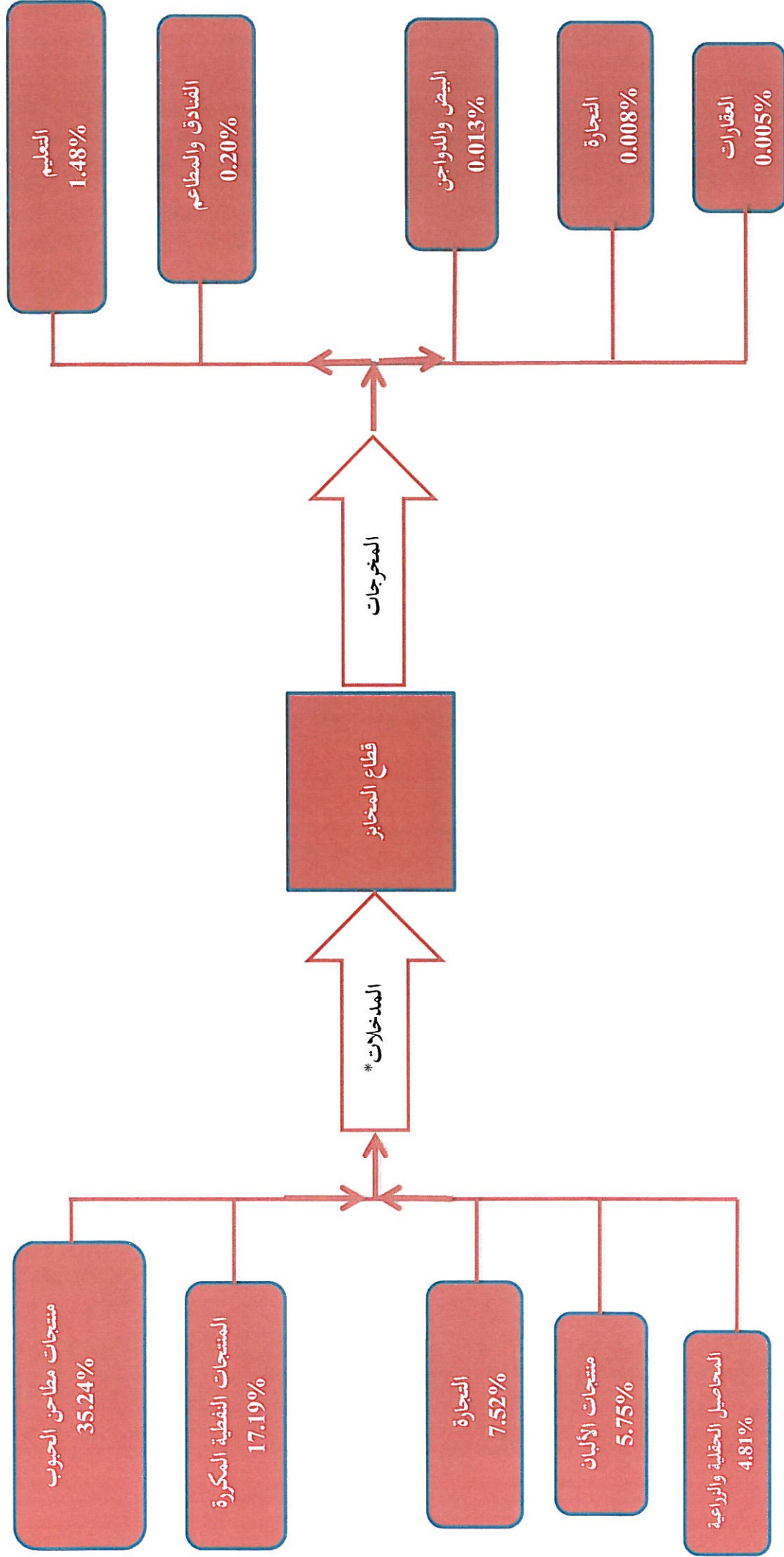
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التعليم	1.4816
2	الفنادق والمطاعم	0.1975
3	البيض والدواجن	0.0134
4	التجارة	0.0077
5	العقارات	0.0054
6	خدمات أخرى	0.0036
7	الخدمات الصحية	0.0016
8	الثروة الحيوانية	0.0010
9	خدمات الأعمال	0.0006
10	صيد الأسماك	0.0004
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	1.71
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	98.29
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المخازن. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المخازن، حيث احتل قطاع التعليم المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المخازن بنسبة 1.4816%، وجاء قطاع الفنادق والمطاعم في المرتبة الثانية بنسبة 0.1975%، وقطاع البيض والدواجن في المرتبة الثالثة بنسبة 0.0134%، أما قطاع صيد الأسماك جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.0004%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المخازن ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 1.71%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 98.29%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المخايز



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد)

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المخازن من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	منتجات مطاحن الحبوب	17.55
2	المنتجات النفطية المكررة	14.24
3	التجارة	7.52
4	العقارات	3.09
5	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	2.99
6	منتجات الألبان	2.90
7	النقل البري	2.56
8	منتجات غذائية أخرى	2.39
9	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	2.37
10	الأشجار المثمرة	1.85
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	66.22
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	33.78
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المخازن. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع منتجات مطاحن الحبوب المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المخازن مخرجاتها بنسبة 17.55%، في حين جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 14.24%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 7.52%. وفي المقابل، جاء قطاع الأشجار المثمرة في المرتبة العاشرة بنسبة 1.85%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المخازن من الاستهلاك الكلي

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	منتجات مطاحن الحبوب	17.68
2	صناعة السكر والحلويات	3.05
3	المنتجات النفطية المكررة	2.95
4	منتجات الألبان	2.85
5	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	2.44
6	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	1.00
7	صناعة الورق ومنتجاته	0.94
8	الآلات الهندسية	0.70
9	منتجات غذائية أخرى	0.68
10	المنتجات البلاستيكية	0.56
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	33.78
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	66.22
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المخازن. وقد احتلت منتجات مطاحن الحبوب المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع المخازن بنسبة 17.68%، وجاء قطاع صناعة السكر والحلويات في المرتبة الثانية بنسبة 3.05%، وقطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثالثة بنسبة 2.95%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.56%.

الشكل (2) مدخلات قطاع المخازن حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

